

Distr.: General
8 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والأربعون

٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد

الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والأربعين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

* E/CN.5/2011/1



وقد تميّزت فترة السنتين هذه بحدوث عدة تغيرات رئيسية في إدارة المعهد وسبل تمويله. فقد غادر ثانديكا مكانداوير، مدير المعهد، منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تولت المديرية الجديدة، سارة كوك، منصبها. وكان بيتر أوتينغ هو الموظف المسؤول في غضون الفترة الانتقالية. وأثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تلقى المعهد تمويله الأساسي من التبرعات المقدمة من سبع حكومات بالإضافة إلى تمويل المشاريع من عدد من الجهات المانحة. وخلال هذه الفترة، تدهورت حالة المعهد المالية بشكل ملحوظ، وذلك إلى حد كبير بسبب الظروف المالية العامة. وانسحبت إحدى الجهات المانحة الأساسية وخفضت جهات أخرى مساهماتها. وبُذلت الجهود لزيادة مصادر التمويل وتنويعها، واستضاف المعهد اجتماعاً للجهات المانحة في آذار/مارس ٢٠١٠. وجرت تخفيضات في عدد الموظفين والأنشطة تبعاً لانخفاض التمويل.

وأوشك برنامج البحوث للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على الانتهاء. فقد استكملت عدة مشاريع، مما أدى إلى إنجاز عدد كبير من المنشورات وأنشطة النشر. وشمل هذا إنجاز أعمال في إطار البرامج المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في سياق التنمية، والبعد الجنساني والتنمية، والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والأسواق، والأعمال التجارية ووضع القواعد التنظيمية.

واستجابة للأزمات المتعددة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، عقد المعهد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مؤتمراً دولياً عن موضوع ”الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأزمة العالمية: مدلولاتها بالنسبة للبلدان النامية“. وأجرى المعهد أيضاً تحقيقاً واسع النطاق في ديناميات الحد من الفقر، توجّ بنشر تقريره الرئيسي مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسات الاجتماعية والسياسة عشية الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والسنتين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وخلال هذه الفترة، أولى المعهد اهتماماً متزايداً لضمان أهمية البحوث وتعميمها على الجهات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، وأوساط الجهات المانحة، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، سعياً منه لتوجيه السياسات والممارسات الإنمائية.

وأجرى المعهد مشاورات واسعة مع هذه الدوائر خلال فترة السنتين في إطار وضع الاستراتيجية المؤسسية الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي وافق عليها المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتعكس البحوث المقرر إجراؤها خلال السنوات القادمة تعيّر السياق واشتداد الشكوك بالنسبة للتنمية الاجتماعية في أعقاب الأزمات المتعددة التي هزت الاقتصاد

العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي الاستراتيجية المؤسسية على تعزيز أنشطة اتصالات المعهد الرامية إلى تعزيز أهمية بحوثه وتأثيرها، وأنشطته لحشد الموارد الاستراتيجية الهادفة إلى تأمين الاستقرار المالي للمعهد من خلال الجهود المبذولة لتنويع التمويل الأساسي وتمويل المشاريع وزيادتهما.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الإدارة والتوظيف والوضع المالي
٨	ثالثا - البحوث والأنشطة ذات الصلة
٨	ألف - السياسات الاجتماعية والتنمية
١٠	باء - الأسواق والأعمال التجارية والتنظيم
١٢	جيم - المجتمع المدني والحركات الاجتماعية
١٢	دال - الجنسانية والتنمية
١٦	رابعا - المناسبات الخاصة والأنشطة
٢١	خامسا - الاستراتيجية المؤسسية، ٢٠١٠-٢٠١٤
٢٥	سادسا - التوعية : التواصل والنشر والمنشورات

أولاً - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وهو مقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقاً للاختصاصات المبينة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، التي تنص على أن يقدم مجلس إدارة المعهد إلى اللجنة بانتظام، في جملة أمور، "تقريراً مرحلياً عن أعمال المعهد".
- ٢ - وقد أنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ لإيجاد حيز مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة للبحوث ذات الصلة بالسياسات العامة والحوار بشأن القضايا الاجتماعية الهامة. ولا يزال هدفه الدائم هو توليد المعرفة والتعبير عن بدائل السياسات العامة بشأن عمليات التنمية الاجتماعية المعاصرة ومشاكلها. ويسهم المعهد من خلال أنشطته في تحقيق الأهداف الأوسع التي تسعى إليها منظومة الأمم المتحدة في سبيل الحد من الفقر وعدم المساواة، والنهوض بالرفاه والحقوق، وإقامة مجتمعات أكثر ديمقراطية وعدلاً.
- ٣ - ويبدأ هذا التقرير بمناقشة حالة المعهد المالية، التي تدهورت بشكل ملحوظ في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، والآثار المترتبة عن ذلك في أنشطة التوظيف والأنشطة المؤسسية. ويقدم معلومات عن الأنشطة المنجزة في إطار برنامج البحوث للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، والتي توجت بإصدار تقريره الرئيسي، مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسات الاجتماعية والسياسية، وكذلك عن الأحداث والأنشطة التي جرت خلال فترة السنتين. وشملت هذه عقد مؤتمر دولي عن موضوع "الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأزمة العالمية: الآثار المترتبة في البلدان النامية"، وعدد من المبادرات الأخرى. ويعرض برنامج البحوث الجديد والاستراتيجية المؤسسية التي وضعت للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وختاماً، يقدم التقرير معلومات عن الأعمال المنجزة لإيصال البحوث ونشرها للتأكد من أنه يوجّه السياسات والممارسات الإنمائية، ويحتتم بقائمة المطبوعات التي صدرت في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ثانياً - الإدارة والتوظيف والوضع المالي

- ٤ - حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان ما مجموعه ١٣ موظفاً يعملون بموجب عقد في المعهد في جنيف، وهم المدير ونائبه، وأربعة من منسقي البحوث، وأربعة موظفين لشؤون النشر والتوزيع، وثلاثة من موظفي الإدارة والدعم. كما كان يعمل متعاقدان في المعهد ينفذان مهام التوعية اللازمة لتحقيق خطة عمل المعهد. وظلت خمس وظائف شاغرة بسبب نقص التمويل.
- ٥ - وقد غادر ثانديكا مكانداوير، مدير المعهد، منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تولت المديرية الجديدة، سارة كوك، منصبها.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم ما مجموعه ٤٧ من الزملاء الزائرين ومحللي البحوث والمتدربين في أنشطة المعهد. وقد جاءوا من ٢٥ بلدا، هي: إثيوبيا، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وشيلي، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكندا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - واجتمع مجلس المعهد في جنيف يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ويومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٨ - ومن أجل تنفيذ مشاريع البحوث، يتعين على المعهد حشد التمويل الخاص لذلك. ولا يتلقى المعهد أي أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة بل يُمول حصراً من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

٩ - وقد دخل المعهد عام ٢٠١٠ وهو يواجه قيوداً مالية حرجية بسبب انخفاض التمويل المقدم من أكبر جهة مانحة أساسية له. وبالنظر إلى انسحاب إحدى الجهات المانحة الأساسية وزيادة المنافسة للحصول على دعم المشاريع في الظروف الحالية، يواجه المعهد خطراً مستمراً يتهدد جدواه المالية.

١٠ - ومكّنت تدابير قصيرة المدى اتخاذها المعهد من تحقيق الاستقرار في وضعه في عام ٢٠١٠، وإن كان ذلك في ظل انخفاض كبير من حيث مستوى التمويل. فقد أُتخذت إجراءات لخفض التكاليف، بما في ذلك فقدان وظيفتين (ثلاثة وظائف كانت شاغرة بالفعل)، وخفض تكاليف سفر الموظفين، واستقدام عدد أقل من الباحثين المبتدئين والزملاء الزائرين. ونتيجة لذلك، تقلصت القدرة على وضع المشاريع الجديدة وأنشطة نشر البحوث. وحتى في ظل التخفيضات التي قام بها المعهد، فقد اضطر إلى الاستعانة بالاحتياطات خلال عام ٢٠١٠، ويستحيل استمرار هذا الوضع بعد عام ٢٠١١.

١١ - وقد عمل المدير بشكل وثيق مع الجهات المانحة الحالية وفريق عامل مخصص من أعضاء المجلس من أجل معالجة هذا الوضع. وعقد المعهد أيضاً اجتماعاً للجهات المانحة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠.

١٢ - وبلغ التمويل الأساسي الذي تلقاه المعهد لعام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٨٥ ٧١١ ٣ دولاراً وقُدِّر بمبلغ ٣٥٨ ٩٢٧ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لعام ٢٠١٠. ويتبين من مقارنة التمويل الأساسي لعام ٢٠٠٩ بمستواه في عام ٢٠٠٨ حدوث انخفاض قدره ٣٩٧ ٣٩٦ دولاراً، ويُتوقع أن يحدث انخفاض آخر بمبلغ ٣٥٣ ٣٥٨ دولاراً

في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. وتمثل إيرادات المعهد الأساسية في تبرعات قدمتها سبع حكومات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

١٣ - وكان أكبر المساهمين في الأموال الأساسية السويد والمملكة المتحدة، اللتان تعهدتا بتبرعات لمدة ثلاث سنوات. ويوجد حالياً اتفاقان جديداً قيد التفاوض مع هاتين الحكومتين. وأُبرم في عام ٢٠٠٩ اتفاق مدته ثلاث سنوات مع حكومة جنوب أفريقيا. وتلقى المعهد تبرعات لموارده المالية الأساسية من جنوب أفريقيا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والمكسيك. ومع أن سويسرا قدمت مساهمة في عام ٢٠٠٩، فقد أبلغت المعهد في أوائل عام ٢٠١٠ بأنها لن تواصل القيام بذلك في عام ٢٠١٠.

١٤ - وقد وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مساهمات لمشاريع محددة من الجماعة الأوروبية، والمركز الدولي لبحوث التنمية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة هاينريش بول، ومعهد الدراسات المستقبلية، ومؤسسة كارولينا. وبلغ مستوى هذا التمويل ٤٠ ٧٦٧ دولاراً في عام ٢٠٠٩، في حين أن الأموال المتعهد بها والمستحقة القبض في عام ٢٠١٠ بلغت ٦٧ ٢٧٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وتُظهر هذه المبالغ الأقل، مقارنة بعام ٢٠٠٨، دورة تمويل المشاريع، علماً بأن العديد من المشاريع سينتهي في عام ٢٠٠٩.

١٥ - وتشير الأرقام المجمعة المقدمة في الجدول أدناه إلى أن إجمالي موارد تمويل المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) لعام ٢٠١٠ قد قُدر بمبلغ ٦٣٧ ٩٩٤ دولاراً، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٠ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٩ و ٣٥ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٨.

تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
٣ ٦٨٢ ١٠٨	٣ ٢٨٥ ٧١١	٢ ٩٢٧ ٣٥٨	التمويل الأساسي
٨٩٣ ٩٤٤	٤٠ ٧٦٧	٦٧ ٢٧٩	المشاريع
٤ ٥٧٦ ٠٥٢	٣ ٣٢٦ ٤٧٨	٢ ٩٩٤ ٦٣٧	المجموع

(أ) أرقام تقديرية.

ثالثاً - البحوث والأنشطة ذات الصلة

١٦ - أُنجرت البحوث في عدة مشاريع في إطار المجالات البرنامجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والأسواق والأعمال التجارية ووضع القواعد التنظيمية؛ والبعد الجنساني والتنمية؛ والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية؛ والمشروع الرائد المعنون الحد من الفقر ونظم السياسات العامة. كما أُقيم عدد من المناسبات والأنشطة الخاصة.

ألف - السياسات الاجتماعية والتنمية

١٧ - خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ضم برنامج السياسات الاجتماعية والتنمية أربعة مشاريع أبحاث في المراحل الأخيرة من أنشطة البحث والنشر والتوزيع.

١ - تمويل السياسات الاجتماعية في البلدان الغنية بالمعادن

١٨ - بدأ المشروع الأول الذي يشكل جزءاً من بحث أوسع نطاقاً في مختلف الإمكانات المتاحة لحشد الموارد اللازمة لتمويل السياسات الاجتماعية في عام ٢٠٠٦، ويركّز على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فبعض البلدان النامية الغنية بالمعادن تفلح في توجيه مواردها نحو السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بينما يفلح البعض الآخر بدرجة أقل في هذا الصدد. وقد حددت البحوث، التي أُجريت بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، العوامل التي تمنع بلدان الجنوب الغنية بالموارد الطبيعية من استثمار قدر أكبر من ثرواتها في مجال التنمية الاجتماعية، وأبرزت السبل التي يمكن بها للإيرادات المتأتية من الموارد المعدنية أن تفتح المجال المالي أمام السياسات الاجتماعية التحويلية، وتعزّز في الوقت ذاته الديمقراطية والاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ونُشرت ورقة برنامجية وعددٌ من سلسلة Conference News (أنباء مؤتمرات المعهد). وستُنشر ثمان ورقات تُطلب إعدادها في إطار هذا المشروع في مجلد منقح في عام ٢٠١١.

٢ - صناديق المعاشات التقاعدية والتنمية الاقتصادية

١٩ - بينما تهدف صناديق المعاشات التقاعدية في كثير من الأحيان إلى تأمين الضمان الاجتماعي، فإنه يمكن استخدامها أيضاً لأغراض إعادة توزيع الثروة والإنتاج. وفي عدد من البلدان، لا تزال الصناديق الاجتماعية (صناديق المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة) تشكل مصدراً هاماً من مصادر تمويل الاستثمار.

٢٠ - وقد بحثت الدراسة، التي أُجريت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، في إطار المشروع الثاني التحديات المتعلقة بإدارة هذه الصناديق في ظروف ضعف القدرة الإدارية

وعدم استقرار الاقتصاد الكلي؛ والكيفية التي تعالج بها نظم المعاشات التقاعدية مشاكل العمال المهنيين المستقلين وعمال القطاع غير الرسمي؛ وكيف تقارن الصناديق الخاصة غير المركزية أو النماذج المختلطة مع الصناديق العامة؛ ونفوذ الجهات المانحة والجهات الخارجية الأخرى في ما يتعلق بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية في البلدان النامية؛ وتأثير مختلف أنواع نظم المعاشات التقاعدية على الوثام الاجتماعي والإنصاف وإعادة التوزيع. وتستصدر محصلة البحث في مجلد منقح في عام ٢٠١١.

٣ - السياسة الاجتماعية والهجرة في البلدان النامية

٢١ - أنجز المشروع الثالث في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. وقد جاء لإكمال العمل الذي أنجزته وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال إنشاء روابط بين الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، والتنمية الاجتماعية، والسياسة الاجتماعية في البلدان النامية. وأظهر البحث كيف أن مدى أثر الهجرة على التنمية يتجاوز المساهمة المالية للمهاجرين في بلدانهم الأصلية. ويشمل الأثر كذلك "تحويلات" اجتماعية وسياسية، باعتبار نقل المعرفة والكفاءات والأفكار، وتغيير الأدوار الجنسانية والأسرية (خاصة فيما يتعلق بالهجرة المستقلة للمرأة والطفل)، والتعبئة السياسية للمهاجرين في البلدان المرسل والمرسلة. وتبين الأدلة أن ثمة حاجة لاعتبار الهجرة جزءاً لا يتجزأ من وضع السياسة الاجتماعية، والعكس صحيح، من أجل توثيق عرى التآزر فيما يتصل بالتنمية والإنصاف والاندماج الاجتماعي ورفاه المهاجرين وأسرهم. ومن الضروري أيضاً تعزيز الشراكات الإقليمية وزيادة التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لمعالجة المسائل الاجتماعية من خلال سياسات لا تمد الجسور بين الحدود والبشر وحسب، بل تعزز كذلك الإنصاف والتضامن الاجتماعيين. وقد نشرت نتائج البحث في ثلاث ورقات برنامجية في عام ٢٠٠٩ وفي مجلد منقح في عام ٢٠١٠.

٤ - السياسات الاجتماعية في البلدان الصغيرة

٢٢ - بحثت الدراسات القطرية والمواضيعية التي أجريت في إطار المشروع الرابع ما يواجه البلدان الصغيرة من قضايا السياسة الاجتماعية وآثارها على التنمية الاقتصادية. وأظهرت كيف أن بعض هذه البلدان الصغيرة، رغم ضعفها المتأصل، قد حققت نجاحاً في تحسين مؤشرات الاجتماعية عن طريق السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة التي نفذتها.

٢٣ - وجهت نتائج البحث أعمال مؤتمر إقليمي رفيع المستوى بشأن السياسات الاجتماعية للبلدان الجزرية في المحيط الهادي، عقد في فيجي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكذلك

اجتماع رؤساء حكومات أمانة الكومنولث المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد نشرت الدراسات الأولى والثانية في عام ٢٠١٠ ضمن سلسلة منشورات مشتركة بين المعهد وأمانة الكومنولث، أما الورقات المتبقية فستنشر في عام ٢٠١١. ونشر المعهد إحدى الدراسات كورقة برنامجية.

٥ - النتائج

٢٤ - استرشدت العديد من المناقشات حول السياسات بالبحث الذي أجراه المعهد في موضوع السياسة الاجتماعية والتنمية. وشكلت الآثار المتعلقة بالتنمية للأزمة المالية والاقتصادية ودور السياسة الاجتماعية موضوع بيانات قدمت إلى الشبكة السويسرية للدراسات الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٩، و Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والدورة التاسعة للمجلس الحكومي الدولي لإدارة برنامج التحولات الاجتماعية المعقودة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٥ - وقُدّم كتاب معنون تمويل السياسة الاجتماعية: تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية في المنظمة الدولية للعلوم في ستوكهولم، كجزء من سلسلة محاضرات نظمها هذه المنظمة، ومعهد أفريقيا لبلدان الشمال الأوروبي، وجامعة ستوكهولم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٦ - وعُرضت آراء مكتسبة من البحث في مجال الحماية الاجتماعية والفقير في المنتدى العربي للسياسة الاجتماعية الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وفي اجتماع لفريق خبراء بشأن الاندماج الاجتماعي، عقد في أكرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ونظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، لإعداد مشروع قرار للجنة التنمية الاجتماعية بشأن تعزيز الاندماج الاجتماعي (وهو القرار الذي اتخذته اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٠).

٢٧ - ونظّم برنامج BK21 للمدرسة العليا للإدارة العامة في جامعة سيول الوطنية والمعهد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مؤتمرا دوليا للسياسات بشأن الاستراتيجيات العالمية والوطنية للحد من الفقر.

باء - الأسواق والأعمال التجارية والتنظيم

٢٨ - شهدت العلاقات بين عالم الأعمال والدول وكذا دور الشركات عبر الوطنية في التنمية الاجتماعية تغييرات بالغة في العقود الأخيرة، ورافقتها آثار حمة على الرفاه

الاجتماعي، والإنصاف، والحوكمة الديمقراطية. وقد انكب هذا البرنامج على دراسة هذه المسائل.

٢٩ - وانتهى العمل بشأن مشروعين في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أحدهما بشأن: التنظيم في مجال الأعمال والجهات الفاعلة من غير الدول والتنمية، والآخر بشأن الأعمال التجارية المنظمة والسياسة الاجتماعية.

١ - تنظيم مجال الأعمال والجهات الفاعلة من غير الدول والتنمية

٣٠ - يُقيّم هذا المشروع فعالية المبادرات القائمة على المعايير التي تتخذها الجهات الفاعلة من غير الدول لتنظيم الأنشطة التجارية. وسُجّلت مشاركات من ٣٥ باحثاً لتضمينها في مجلد يناقش إمكانات وحدود هذا النهج من منظور التنظيم الفعال والبلدان النامية ويتناول البعدين المفاهيمي والتجريبي. ولهذين البعدين علاقة بالطبيعة المتغيرة للتنظيم التجاري في ظل ظروف الرأسمالية المعاصرة؛ والاقتصاد السياسي والمحددات المؤسسية للتنظيم المؤدية للتنمية الشاملة؛ علاوة على تجربة ونتائج مبادرات تنظيمية معينة أدى فيها قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني دوراً رائداً من حيث التطوير والتنفيذ.

٢ - الأعمال التجارية المنظمة والسياسة الاجتماعية

٣١ - بحث هذا المشروع إسهام قطاع الأعمال في مجال الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية، والقدرة المتزايدة للمصالح التجارية المنظمة في التأثير على خطط السياسة العامة والتنمية. وأبرزت نتائج البحث أربعة حدود رئيسية للبرنامج المعاصر "المسؤولية الاجتماعية للشركات": فالتحليل يميل إلى أن يكون (أ) غير تاريخي ومتجاهلاً لدروس الماضي التي تفسر مسؤولية الشركات؛ و (ب) يتسم بالضعف من الناحية التجريبية ويقصر عن بحث الآثار الإنمائية؛ و (ج) يتصف بالهشاشة النظرية، إذ يركز اهتمامه الانتقائي على بعض المجالات المعرفية ويتجاهل سواها؛ و (د) غير سياسي، إذ غالباً ما يتجاهل أصناف القوى الاجتماعية والاتلافات والتحالفات الضرورية لإعادة التوازن للعلاقات بين الدولة وعالم الأعمال والمجتمع. وقد نشر البحث في مجلدين خلال فترة السنتين.

٣ - النتائج

٣٢ - خلّصت البحوث التي أجراها المعهد في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، و"تنظيم القطاع الخاص" إلى أن قطاع الأعمال قد تنامي وعيه سريعاً بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وأن

ثمة انتشار للأدوات والمبادرات الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وانخراط عالم التجارة في جهود الحد من الفقر. ومع ذلك، فغالبا ما تتعدى البلاغة الواقع. وأشارت نتائج البحوث إلى ضرورة تجاوز النهج التطوعية من خلال التركيز على "مسألة الشركات"، بمعنى أن هذه الشركات يجب ألا تكون فقط مسؤولة تجاه المساهمين فيها، بل يتعين أن تعاقب بشكل أو بآخر إن هي لم تمثل للضوابط، وأن توجد إجراءات للتظلم وسبل للانتصاف ذات فعالية. وتلقى المعهد دعوة، لبأها، لعرض هذا العمل وتوصياته في معاهد أكاديمية في هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا؛ وأسهم في أفرقة خبراء عقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمشاركة في سياق إعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠، كما شارك في الندوة الرابعة للتنمية والحوكمة، التي نظمتها مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية في تركيا.

جيم - المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

٣٣ - استجلى البحث في هذا البرنامج السبل التي تتبعها الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني للتعبة من أجل التعبير عن اهتماماتها والتأثير في صياغة السياسات في عهد العولمة وتحرير التجارة. وأنجز الجزء الأكبر من العمل في عام ٢٠٠٨. وانصبت الأنشطة خلال فترة الإبلاغ الراهنة على نشر نتائج البحوث والعمل على انتشارها.

الردود الاجتماعية على اللامساواة وتغيير السياسات

٣٤ - توخى هذا المشروع بحث مدى وصول الجهات الفاعلة في المنظمات الأهلية من الذين يقومون بالتنظيم والتعبئة في إطار المسائل المتعلقة بقضايا العدالة العالمية إلى التأثير في السياسة العامة في بلدان أوروبية متقدمة، وكيف يحققون هذا التأثير. وبحث المشروع الأشكال المعاصرة للدعوة والقيام بالحملة في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة التي تتناول تخفيف عبء الديون، وسياسة المعونة، والضرائب الدولية، والعدالة التجارية، ومسألة الشركات.

٣٥ - وقد نشرت ورقتان برنامجيتان في عام ٢٠٠٩. وستنشر النتائج النهائية للبحث في مجلد منقح في عام ٢٠١١.

دال - الجنسانية والتنمية

٣٦ - في العقود الأخيرة، زاد حضور المرأة في الحياة العامة، سواء في السياسة أو في القوة العاملة أو في التيارات الفكرية التي تهاجر عبر الحدود الدولية. ومع ذلك، تظل اللامساواة الجنسانية فيما يتعلق بالسلطة مظهرا ثابتا من مظاهر العالم الحديث ومؤسساته، سواء في

الأسواق والتدفقات الاقتصادية الكلية وبرامج السياسة الاجتماعية؛ أو في الدول والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية؛ أو داخل المحيط المحمي للأسرة والبيت والجماعة.

٣٧ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، كان البرنامجان المعتمدان في إطار هذا المجال البرنامجي، وهما الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية؛ والدين والسياسة والمساواة بين الجنسين، في المرحلة النهائية للنشر والتعميم.

١ - الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية

٣٨ - استجلى هذا البرنامج، الذي نفذ في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، الآثار التي تتمخض عنها مختلف الترتيبات في مجال الرعاية بالنسبة لموفريها (مقابل أو بدون مقابل) فيما يتعلق بالفقر والحصول على الحقوق الاجتماعية. ويساهم العمل في مجال الرعاية، بمقابل أو بدون مقابل، في الرفاه والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. غير أن الأدلة تبين أن تحمّل تكاليف توفير الرعاية غير منصف من حيث الجنس أو الانتماء الطبقي. وتظل الأسر هي المؤسسة الرئيسية لسد الحاجات في مجال الرعاية. والتحدي الذي يواجه السياسات في هذا المجال هو دعم هذه الأسر، والاعتراف بحقوق موفري الرعاية ومتلقيها، وتوزيع التكاليف بشكل أكثر إنصافاً على فئات المجتمع، وتعزيز أشكال الرعاية الاحترافية والمجزية بشكل مقبول والرؤوفة.

٣٩ - وجمعت نتائج مقارنة لهذا البحث في أربعة مجلدات، نشر منها اثنان في عام ٢٠١٠ والآخران سينشران في عام ٢٠١١. وستنشر خمس دراسات أنجزتها فرادى البلدان، وذلك حيث أجريت. وصدرت ست ورقات برنامجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشر أيضاً موجز للأبحاث والسياسات وعدد من أخبار المؤتمر.

النتائج

٤٠ - على امتداد فترة المشروع، تعاون المعهد بشكل وثيق مع شعبة النهوض بالمرأة وفريق المسائل الجنسانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجاء المشروع في وقت جد مناسب، حيث تصادف مع الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠٠٩ وانعقادها رسمياً والتي كان موضوعها ذو الأولوية هو تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - وشارك المعهد في اجتماع فريق الخبراء الذي نُظم للمساهمة في المناقشات بشأن الموضوع ذي الأولوية ومساعدة اللجنة في مداولاتها. وأدجت ورقة المعلومات الأساسية التي

قدمها المعهد مباشرة في تقرير الأمين العام (E/CN.6/2009/2) وكذا في الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩^(١).

٤٢ - وكان المعهد ممثلاً في الدورة الثالثة والخمسين للجنة حيث تم عرض نتائج المشروع في اجتماع رسمي مواز ترأسه الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، وكذلك في أفرقة نظمتها شعبة النهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - ونظم المعهد مؤتمراً عاماً استغرق يوماً كاملاً في كلية برنارد، بجامعة كولومبيا في نيويورك، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وشكل البحث أساساً للمؤتمر السنوي لشبكة دور المرأة في التنمية بأوروبا (حزيران/يونيه ٢٠٠٩). وقدمت أفرقة البحث الوطنية النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك في مؤتمر نظّمته الهيئة الاستثمارية لمعهد الدراسات الاجتماعية ومكتب اليونيسيف في الهند (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). ودعى المعهد إلى عرض النتائج في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ ومدرسة أمستردام لأبحاث العلوم الاجتماعية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)؛ ومعهد دراسات الأمريكتين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

٤٤ - وبناء على نتائج البحث في مجال الرعاية، دعى المعهد إلى عقد حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لاستطلاع الجوانب السياسية المتعلقة بتغيير السياسات في مجال المساواة بين الجنسين (فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية ومجالات أوسع) والمساعدة على تصميم مشروع بحث جديد حول توقيت وأسباب تجاوب الدول مع بلورة مطالب المرأة.

٢ - الدين والسياسة والمساواة بين الجنسين

٤٥ - نُفذ هذا المشروع في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وأجرى في إطاره بحث مقارن بشأن تفاعل الدين والسياسة في مجالات وطنية مختارة والنتائج المترتبة على هذا التراط في المساواة بين الجنسين والسياسة المتعلقة بالشؤون النسائية.

٤٦ - وجمعت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير نتائج البحث في مجلدين، نشر أحدهما في عام ٢٠١٠ وسينشر الآخر لاحقاً في عام ٢٠١١. وصدرت ثلاث ورقات برنامجية.

(١) الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: تمكين المرأة من الموارد الاقتصادية وكفالة سبل حصولها على الموارد المالية، بما فيها التمويل البالغ الصغر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.IV.7).

النتائج

- ٤٧ - عمل المعهد على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (مكتب أوروبا الوسطى والشرقية) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ هذا المشروع.
- ٤٨ - وعقد بشأن المشروع مؤتمر عام في مقر مؤسسة هينريخ بول في برلين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. واجتذب المؤتمر حضوراً من الباحثين والجهات الفاعلة في مجال السياسات والناشطين في مجال الدين والمساواة بين الجنسين.
- ٤٩ - وطلب إلى المعهد نشر نتائج البحث من خلال موقع أوبن ديموكراسي (openDemocracy)، وهو موقع إلكتروني مستقل يعنى بالشؤون العالمية الراهنة ومكرس لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية عن طريق الحوار والنقاش. ويتولى المعهد المسؤولية، بمشاركة كل من مؤسسة هينريخ بول، ورابطة حقوق المرأة في التنمية، والمعهد الإنساني للتعاون الإنمائي وجامعة الدراسات الإنسانية، عن إدارة منتدى للحوار على الإنترنت في موضوع "السياسة الجنسانية وفقاً للدين: آفاق المساواة والتعددية".

٣ - العمل خارج القطاع الرسمي والبحث عن الأمن في عالم متغير

- ٥٠ - ثمة قلق متزايد في جميع أنحاء العالم إزاء إضفاء الطابع غير الرسمي على العمل والنتائج المترتبة على ذلك فيما يتعلق بالفقر والرفاه. ولا يمكن للعمالة التي يتزايد إضفاء الطابع غير الرسمي عليها أن تُخرج الأسر المعيشية من ربقة الفقر. وتفتقر فرص العمل غير الرسمي إلى الحقوق والمزايا المتصلة بالعمل، مما يستبعد ملايين الرجال والنساء من الحماية الاجتماعية ومن ثم يوقعهم في مصيدة انعدام الأمن والفقر.
- ٥١ - وتنحو برامج مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية السائدة حالياً إلى التركيز على توسيع نطاق المساعدات الاجتماعية لتشمل "فئات ضعيفة" معينة (الأطفال، وكبار السن، والمعوقين) من غير القادرين على المشاركة في العمل المدر للدخل. وتوجه الكثير من برامج الحماية الاجتماعية الجديدة تحويلاتها المالية (والمسؤوليات المرتبطة بها) نحو المرأة، بوصفها أمّاً أو مديرة لشؤون الأسرة المعيشية. وفي الوقت نفسه، يشكل التمييز القائم على اختلاف نوع الجنس أحد أكثر الأبعاد انتشاراً في أسواق العمل والعمل بصفة عامة. ومن ثم يمكن على نحو مفيد استكشاف العلاقة بين حقوق العمالة/العمل والحقوق الاجتماعية من خلال منظور جنساني.

٥٢ - وطلب المعهد إعداد ورقتي معلومات أساسية في عام ٢٠١٠. ويجري التماس التمويل من أجل إجراء بحث مقارنة لعدة بلدان بحيث يدرس الصلات بين برامج الحماية الاجتماعية الموجهة نحو المرأة والطابع المتغير لأسواق العمل.

رابعاً - المناسبات الخاصة والأنشطة.

الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأزمة العالمية

٥٣ - استجاب المعهد للأزمات المتعددة التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨، بعقد مؤتمر دولي بشأن موضوع "الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأزمة العالمية: النتائج المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية". واستجابة لطلب مفتوح لتقديم ورقات، قدمت ٣٣٠ ورقة اختيرت منها ٢٤ ورقة لعرضها. وعُقدت المناسبة في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وحضرها أكثر من ١٥٠ مشاركاً من جميع القطاعات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات وممثلو الجهات المانحة، وعلماء من ١٤ بلداً على الأقل. وقدمت العروض تفاصيل تجريبية ثرية بشأن آثار الأزمة في مجموعة من البلدان وعلى مختلف الفئات الاجتماعية، وحفزت نقاشاً حول الجوانب المهمة للأزمة، وأنواع التغييرات المطلوبة في مجال السياسات لمعالجتها، فضلاً عن الفرص المتاحة لنموذج تنموي يكون بديلاً عن العودة إلى مقولة "العمل كالمعتاد".

٥٤ - ونُشر موجز للمناقشات والحوارات التي جرت في المؤتمر، مسلطاً الضوء على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات، على الموقع الإلكتروني للمعهد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما نُشر في عام ٢٠١٠ عدد يحتوي على أخبار المؤتمر. وعُرضت نتائج المؤتمر في مؤسسة فريدريك - ألبيرت ستيفتونغ وفي ندوة مؤسسة نوفارتيس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأنتج المعهد سلسلة من خمسة ملفات صوتية عرضت مقتطفات وتعليقات مأخوذة من تلك المناسبة. وسُيُنشر في عام ٢٠١١ مجلد محرر، بعنوان مؤقت هو الأزمة العالمية والتغير الاجتماعي التحويلي.

مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسات عموماً

٥٥ - نشر المعهد تقريره الرئيسي المعنون، مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسات الاجتماعية والسياسة، عشية الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكان هذا التقرير تنويجاً لبحث واسع النطاق في ديناميات الحد من الفقر أجري في الفترة بين

عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ تمخض عما يقرب من ٢٠ دراسة حالة إفرادية متعمقة ودراسة استقصائية قطرية، وأكثر من ٤٠ ورقة معلومات أساسية طُلب إعدادها بصفة خاصة، وبحوث في جميع مجالات برامج المعهد.

٥٦ - وقد شارك المعهد بما يجريه من أبحاث في المناقشات الجارية حالياً بشأن السياسات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة من منظور يتعلق بالتنمية والسياسات الاجتماعية. وأجرى المعهد تقييماً لمجموعة من النهج المعاصرة المتبعة بشأن الحد من الفقر، وحدد المسائل المؤسسية الرئيسية، والمسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل السياسية التي لا تعالج في إطار الاستراتيجيات الحالية للحد من الفقر؛ ودرس التناقضات، وأوجه التكامل والتآزر بين مختلف مكونات "نظم السياسات العامة"، بما في ذلك السياسات الاجتماعية، والمتعلقة بسوق العمل وسياسات الاقتصاد الكلي، والمؤسسات السياسية والتنظيمية.

٥٧ - وسلط التقرير الضوء على ثلاثة عناصر جوهرية لاستراتيجية خاصة بالتنمية المستدامة الشاملة: النمو المستدام والتغيير الهيكلي الذي يتيح فرص العمل ويحسن الدخل لأغلبية ساحقة من البشر؛ والسياسات الاجتماعية الشاملة المترسخة على أساس حقوق عالمية الشمول؛ والنشاط المدني والترتيبات السياسية التي تضمن تلبية الدول لحاجات جميع المواطنين.

نشر التقرير

٥٨ - تشكل إصدار التقرير من مناسبة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف وجرى في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وكان من ضمن المتكلمين البارزين المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، ومنسق برنامج مركز الجنوب للحكومة العالمية من أجل التنمية، والحاصل على درجة الأستاذية في دراسات التنمية الأفريقية في كلية لندن للاقتصاد. واجتذبت المناسبة أكثر من ١٥٠ مشاركاً من مجتمع السياسة الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٥٩ - وفي الأشهر الثلاثة التي أعقبت إصدار التقرير، جرى عرضه في ١٦ مناسبة أقيمت في ١٣ بلداً في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقد نُظمت المناسبات مع نظراء من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والأوساط الأكاديمية.

٦٠ - وحظي التقرير بتغطية إعلامية كبيرة، بما فيها ٤٠ تغطية على المدونات والمقالات الخاصة والمقالات الافتتاحية في كل من The Hindu و China Daily و Daily Mirror، و Time Magazine؛ كما أدرج في قائمة القراءات الأكاديمية في المملكة المتحدة والولايات

المتحدة. وقام معهد الأونكتاد الافتراضي بتصوير مقاطع من جلسات الإعلان عن صدور التقرير في جنيف، وهي متاحة على موقعه الإلكتروني. بمثابة موارد تدريبية وتعليمية.

٦١ - ونُشرت الملحة العامة الواردة في التقرير باللغة العربية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وعُرضت في مناسبة مشتركة أقيمت في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٢ - ونُشرت طبعة باللغة الصينية للمحة العامة الواردة في التقرير بالتعاون مع مدرسة التنمية الاجتماعية والسياسة العامة بجامعة نورمال بيجين. وعُرضت في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالحد من الفقر والتنمية، وفي حلقة دراسية نظمتها جامعة بيكينغ والمركز الدولي للحد من الفقر في الصين.

٦٣ - وتكفل المنظمات الشريكة توزيع الطبعتين العربية والصينية على نطاق واسع في منطقة كل منها.

٦٤ - وقام المعهد بترجمة الملحة العامة الواردة في التقرير إلى اللغة الفرنسية للاستفادة منها في أنشطة التوزيع في البلدان الفرانكفونية في عام ٢٠١١. وخصصت حكومة المكسيك مساهمتها في الأموال الأساسية للمعهد لعام ٢٠١٠ لترجمة التقرير إلى اللغة الإسبانية، للاستفادة منه في البيانات المزمع تقديمها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ٢٠١١.

٦٥ - وجرى تطبيق الأبحاث التي أجراها المعهد بشأن الحد من الفقر في عدد من العمليات، بما في ذلك إعداد دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠ التي تتناول اتساق السياسات، والأنشطة المضطلع بها في الفترة السابقة لانعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأسهمت مشاركة المعهد في المناقشات التي جرت في ذلك الصدد في التأكيد على النهج العالمية المتبعة إزاء الحماية الاجتماعية الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعنون "الوفاء بالوعد لعام ٢٠١٥: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"^(٢).

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

منتدى التنمية لمجموعة العشرين

٦٦ - لقد ركزت معظم الأعمال المتعلقة بالتصدي للأزمة على تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي وتعديل الهيكل المالي الدولي. وباستثناءات قليلة، أهملت التنمية الاجتماعية باستثناء ما يتعلق بالآليات المتبقية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

٦٧ - وفي سبيل التصدي لهذه الحالة، وبشراكة مع جامعة سيول الوطنية والوكالة الكورية للتعاون الدولي، نظم المعهد سلسلة من الأنشطة أُعدت لتحديد ومناقشة القضايا الاجتماعية الجوهرية التي من شأنها توفير المعلومات لمنتدىات عالمية من قبيل منتدى مجموعة العشرين. وشملت الأنشطة منتدى للنقاش باستخدام الإنترنت؛ وندوة عُقدت في سيول، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وحواراً متلفزاً بين كبار المفكرين في مجال التنمية بُث من خلال نظام البث الكوري (المحلي والعالمي) في يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. عشية انعقاد قمة مجموعة العشرين في سيول.

٦٨ - وجرى تحديد العناصر الرئيسية لاستراتيجيه بديلة للتنمية تتجلى فيها مصالح كل من الأعضاء وغير الأعضاء في مجموعة العشرين والتوسع فيها من خلال تلك المجموعة من الأنشطة. وانصب التركيز بوجه خاص على تقاسم الدروس المستفادة من تجارب جمهورية كوريا في مجال التنمية الوطنية واستجابتها للآزمات المتعددة الوجوه. وقد أدى توقيت وموقع الندوة والبث التلفزيوني لها إلى إذكاء الوعي في أوساط الحضور من واضعي السياسات، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إزاء النهج البديلة الممكنة للتنمية الاجتماعية التي ينبغي وضعها بشكل بارز في جدول أعمال مجموعة العشرين.

المعاشات التقاعدية الاجتماعية لكبار السن في آسيا

٦٩ - دُعي المعهد من قبل مصرف التنمية الآسيوي إلى المشاركة في مشروع بشأن المعاشات التقاعدية الاجتماعية لكبار السن في آسيا يهدف إلى تقييم المصدر، والآثار والنماذج المؤسسية لمختلف البرامج والسياسات المعدة لإنشاء نظام للمعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات في آسيا، واستخلاص الدروس المتعلقة بالسياسات من أجل مشاريع مماثلة في المنطقة. وتركز ورقة أسهم بها المعهد في موضوع الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية لكبار السن على الحركات الرئيسية، والجهات الفاعلة ومختلف السياقات المحفزة على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية الاجتماعية في آسيا. وتجري الورقة تحليلاً للعمليات التي تؤدي إلى تنفيذ نماذج سياساتية مختلفة في آسيا، وتستخلص دروساً للمقارنة من تجارب إصلاحات مماثلة في بلدان نامية أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء.

٧٠ - وسيعرض إسهام المعهد في حلقة عمل تعقد في شباط/فبراير ٢٠١١ في بانكوك وسيشكل جزءاً من منشورات مصرف التنمية الآسيوي بشأن المعاشات التقاعدية الاجتماعية. ومن المنتظر أيضاً إصدار منشور مشترك بين المعهد والمصرف.

السياسة الاجتماعية بوصفها مفتاحاً للتنمية المستدامة

٧١ - نظم المعهد، بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني اجتماعاً دولياً رفيع المستوى للخبراء بشأن موضوع "السياسة الاجتماعية بوصفها مفتاحاً للتنمية المستدامة: نُهج وتجارب عملية"، عُقد في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بمشاركة واضعي السياسات، وخبراء التنمية والأكاديميين. وركز هذا الاجتماع على إسهام البحوث من أجل العمل المفاهيمي والاستراتيجي والعمل للوكالة والمنظمات التعاون التقني بصفة عامة. وتمثلت المواضيع الرئيسية التي جرت مناقشتها في العلاقة بين السياسة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وأسواق العمل؛ ودور الخدمات الاجتماعية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين؛ والصلات بين السياسة الاجتماعية وتغير المناخ؛ ودور المؤسسات والمشاركة.

٧٢ - وأعد المعهد مذكرة معلومات أساسية للاجتماع. وسيجري تطويرها لاحقاً، مع مراعاة نتائج الاجتماع، لتكون ورقة مفاهيمية تنشر بالاشتراك مع الوكالة في عام ٢٠١١.

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي

٧٣ - دعي المعهد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى المشاركة في فرقة عمل جديدة معنية بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي برعاية الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية. وتهدف فرقة العمل إلى توجيه نظر صناع القرار والجمهور إلى الأبحاث الوجيهة والصادرة في الوقت المناسب، وإلى التشجيع على الاهتمام بدلائل السياسات.

٧٤ - وتنظر فرقة العمل في مسألة استحداث سياسات في مجالات الحوكمة القائمة على المشاركة، والنُهج القائمة على الحقوق إزاء الديمقراطية والتنمية، والمواطنة الاقتصادية التي كان لها (أو يمكن أن يكون لها) تأثير شديد في التأثير الاجتماعي الذي يبعث على التغيير والتي يمكن تكييفها قصد استعمالها في سياقات أخرى.

٧٥ - وستنشئ فرقة العمل موقعاً شبكياً تفاعلياً تيسيراً للربط الشبكي والنشر. وستعرض أعمال فرقة العمل في الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

خامسا - الاستراتيجية المؤسسية، ٢٠١٠-٢٠١٤

٧٦ - من الأنشطة الرئيسية التي جرى الاضطلاع بها خلال فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وضع استراتيجية مؤسسية جديدة للمعهد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وقد استلزم ذلك عقد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وأوساط المانحين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وكذلك مع المجلس في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، بتمويل من حكومة السويد، نظم المعهد حلقة عمل تدريبية للموظفين موضوعها الإدارة القائمة على النتائج بغية تعزيز القدرات الداخلية لتنفيذ الاستراتيجية.

٧٧ - وتُزاج الاستراتيجية المؤسسية بين برنامج البحوث (الذي ناقشه المجلس وأقره في حزيران/يونيه ٢٠١٠) والأهداف الإضافية في مجالي إيصال نتائج الأبحاث للتأكد من أن السياسات والممارسات الإنمائية تستهدي بها، وتأمين مستقبل المعهد مالياً. والاستراتيجية هي الأساس الذي استند إليه المعهد لطلب التمويل الأساسي للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

٧٨ - وتعرض الاستراتيجية الأهداف الرئيسية التالية للمعهد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤:

(أ) **البحث:** خروج الأبحاث بنتائج مرتبطة بالسياسات تسهم في إعادة تأطير الحوار المعاصر الذي يتناول موضوع التنمية بإثبات ما يلي:

١' كيف ينبغي أن تكون قضايا العدالة الاجتماعية والإنصاف والاستدامة محورية في أهداف وسياسات التنمية، بدلا من النظر إليها على أنها تابعة وثانوية في السياسات الاقتصادية والنمو؛

٢' الدور الحاسم للسياسات الاجتماعية، وجدواها والقدرة على تحمل تكاليفها، لدى الإسهام في التنمية المستدامة والمنصفة؛

٣' السياسات والترتيبات المؤسسية اللازمة للتغيير الاجتماعي التدريجي؛

(ب) **الاتصالات:** تعزيز ظهور المعهد والتشجيع على توظيف نتائج أبحاثه من قبل أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وأوساط المانحين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني قصد إعادة تأطير النقاشات وتوجيه السياسات والممارسات؛

(ج) **جمع التبرعات:** تأمين الاستقرار البعيد الأمد للمعهد عن طريق تنويع الموارد وحشدتها من أجل الأنشطة الأساسية وأنشطة المشاريع.

البحث

٧٩ - يوجد الظرف العالمي الراهن مناخاً جديداً ووضعاً ملحاً لمعالجة مشاكل الفقر والإجحاف والظلم الاجتماعي. ورغم التقدم الذي تحقق في طرح القضايا الاجتماعية ووضعها على جدول أعمال التنمية العالمي، فإن الظرف الراهن المتمثل في القيود المالية والهواجس المتعلقة ببطء النمو يزيد من خطر العودة إلى سياسات تتجاهل الإنفاق الاجتماعي، ومن ثم أساس الإدماج والإنصاف والحد من الفقر، وتتجاهل في نهاية المطاف الأخذ بنمط نمو مستدام.

٨٠ - واستناداً إلى نتائج أبحاث المعهد السابقة، ومؤداها أن السياسات الاجتماعية الواسعة القاعدة ووجود أشكال معينة من سياسات الإدماج كانت حاسمة في تحقيق مسارات إنمائية منصفة ومستدامة، فسيستكشف برنامج البحوث الجديد دور السياسات الاجتماعية في إحداث النمو المستدام بإنصاف في سياق التنمية للقرن الحادي والعشرين؛ وكيف يمكن توسيع نطاق تلك السياسات وتمويلها، بما في ذلك في ظل الظروف غير الرسمية وهشاشة الدولة، وإيصالها إلى الفئات المهمشة مثل المهاجرين؛ والسياسات والترتيبات المؤسسية اللازمة للتغيرات الاجتماعية التدريجية.

٨١ - ويدور برنامج البحوث على محورين أساسيين، هما: السياسات الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة؛ والسياسات والديناميات المؤسسية للتنمية الاجتماعية.

٨٢ - وقد خُطط لأنشطة بحثية ومناسبات خاصة أخرى، منها عن العدل بين الجنسين وتمكين المرأة، وتغير المناخ بوصفه قضية من قضايا التنمية الاجتماعية، وأنشطة للاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المعهد في عام ٢٠١٣.

السياسات الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة

٨٣ - قد تفضي ردود الفعل على الأزمات الراهنة إلى تمهيش القضايا الاجتماعية من جديد في سياق برنامج التنمية الذي يركز على النمو. وما فتئت أبحاث المعهد تركز على الآثار المتفاوتة لعمليات التنمية (مثل العولمة) أو السياسات (مثل التكيف الهيكلي) والأحداث (مثل الأزمات). وقد أثبتت هذه الأبحاث أن السياسات الاجتماعية توفر آلية هامة يمكن للمجتمعات من خلالها أن تطبق أنماط نمو أكثر إنصافاً وتخفيفاً لوطأة الفقر واستدامة.

٨٤ - وستتعمق الأبحاث الجديدة في استكشاف الصلات المعقدة القائمة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وبين السياسات ونتائجها، والتحقق من الطريقة التي يمكن بها جعل السياسات التي تحمي الضعيف، وتقلل من حالات التفاوت والفقر، وتكفل الدور الاجتماعي

للإنجاب، وتسهم في إنتاجية اليد العاملة، عنصرا محوريا في صلب سياسات التنمية على الصعيدين الدولي والوطني.

٨٥ - ويسعى المعهد حاليا إلى جمع التبرعات للشروع في أبحاث جديدة أو توسيع نطاق الأعمال الجارية، وذلك في المواضيع التالية:

(أ) السياسات الاجتماعية والعمالة في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك النواحي الجنسانية؛

(ب) الهجرة بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النواحي الجنسانية؛

(ج) السياسات الاجتماعية والحوكمة الإقليمية؛

(د) تمويل السياسات الاجتماعية وقت الأزمة؛

(هـ) تمويل السياسة الاجتماعية في الاقتصادات الغنية بالمعادن؛

(و) توفير الخدمات الاجتماعية للجميع؛

(ز) الاستراتيجيات البديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصادات الكبيرة الناشئة؛

(ح) نُهج الاقتصاد الاجتماعي إزاء التنمية الشاملة والمستدامة.

السياسات والديناميات المؤسسية للتنمية الاجتماعية

٨٦ - ستنناول الأبحاث ضمن هذا المحور السياسات والعمليات التي يمكن من خلالها للجهات الحكومية والجهات من غير الدول أن تحقق نتائج أفضل لرفاهية المواطنين، بما في ذلك مسألة الكيفية التي تحشد بها الموارد وتوزع كي تحدث آثارا إيجابية. ما هي الإمكانيات المتاحة للدول الديمقراطية التي لديها مواطنون فاعلون ويُعمل فيها بعقد اجتماعي قابل للتنفيذ في القرن الحادي والعشرين؟ وما هي العمليات السياسية والترتيبات المؤسسية التي تشجع على التغيير الاجتماعي الإيجابي؟

٨٧ - وتبين البحوث السابقة أن التنمية الاجتماعية تستلزم وجود دول فعالة وتخضع للمساءلة، ومأسسة الحقوق، والمشاركة المستمرة من الجمهور، وأنواع السياسات التي تمكن الفقراء أو الفئات المهمشة من أسباب التأثير في الطريقة التي توضع بها السياسات وتوزع بها الموارد. وتظل عمليات إصلاح السياسات من أجل دول فعالة لديها برامج اجتماعية تقدمية وحس مواطنة فعال محيية للآمال، ذلك أنهما غالبا ما تغفل العوامل البنيوية

التي تعيد إنتاج حالات التفاوت في علاقات القوة أو تهمل الأشكال غير الرسمية للتعبئة والعمل الشعبي.

٨٨ - ويسعى المعهد حالياً للحصول على أموال من أجل الشروع في أبحاث جديدة أو توسيع نطاق الأعمال الجارية، وذلك في المواضيع التالية:

- (أ) سياسات حشد الموارد للتنمية الاجتماعية؛
- (ب) المؤسسات القائمة على المشاركة والتمكين وتغيير السياسات؛
- (ج) تفهم تغير السياسات في مجال المساواة بين الجنسين؛
- (د) تنظيم الأسواق والمساءلة من أجل التنمية الاجتماعية.

الاتصالات

٨٩ - يتبوأ المعهد مكانة فريدة في نوعها في مجال المسائل المشتركة بين المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛ وهو يتعاون مع شبكة عالمية واسعة من الباحثين والمؤسسات؛ ويتمتع بقدرة كبيرة على الحشد. ويرمي، من خلال استراتيجيته في ميدان الاتصالات، إلى الاعتماد على هذه المزايا ليستيقن من أن النقاشات والسياسات والممارسات في مجال التنمية تستهدي بنتائج أبحاثه. وسيجري المعهد في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١ تقييماً استراتيجياً ويحدد الاتجاهات الجديدة في مجال اتصالاته في استراتيجية من المتوقع أن تنفذ في الفترة التي تتراوح بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وستكون الحصيلة نهجاً مبتكراً وخلاقاً لاستعمال مختلف نتائج وقنوات الاتصال المناسبة لشتى فئات الناس. ومن ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أن تتخلل استراتيجيات الاتصال المدروس جميع المشاريع بالتعاون مع الباحثين المحليين والجماعات المناصرة؛ وتحسين مميزات ما يصدر عن المعهد؛ وترقية الموقع الشبكي؛ والشراكات (عند الاقتضاء) مع وسطاء المعرفة. وستخصص للأنشطة ميزانية محددة بعناية بحيث تكون تكاليفها معقولة وثابتة مقارنة بالأهداف المؤسسية الأخرى.

جمع التبرعات

٩٠ - في ضوء الوضع المالي الحرج الذي يواجهه المعهد في عام ٢٠١٠، جعل المعهد من أولوياته وضع وتنفيذ استراتيجية لحشد الموارد ترمي إلى زيادة مصادر تمويله وتنويعها. وسيشمل ذلك تمتين التعاون مع وكالات مختارة تابعة للأمم المتحدة؛ واكتشاف مانحين جدد أو غير تقليديين؛ وتثبيت التبرعات من المانحين الحاليين وزيادتها إن أمكن؛ وإقامة شراكات

جديدة مع مؤسسات البحوث تيسر الحصول على مصادر إضافية لتمويل الأبحاث (عن طريق مجالس البحوث مثلاً). وستُستكشف تدابير أخرى لتحسين الاستمرارية المالية للمعهد في إطار استراتيجية الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

سادسا - التوعية: التواصل والنشر والمنشورات

٩١ - يُمَوِّع المعهد نشاطه في ملتقى الدوائر الدولية المعنية بسياسات التنمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويهدف في أنشطته في مجال الربط الشبكي والنشر إلى تحقيق أكبر قدر من توعية تلك الجهات بأبحاثه وتوفيرها لها وتمكينها من الحصول عليها.

٩٢ - ودعمت مجموعة من المنشورات والآليات والأنشطة تلك الأهداف في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن المنشورات مصنفات أكاديمية وأخرى شاركت في نشرها جهات عدة لأغراض تجارية، وورقات برنامجية وموجزات سياسات وبحوث؛ وتراوحت الآليات من توزيع المنتجات التقليدية المطبوعة إلى الأدوات الشبكية والأقراص المدججة. واستفيد أيضا من بعض الأنشطة، مثل المناسبات الخطائية ومناسبات التشاور والنشر وحلقات العمل، لتعميم نتائج البحوث عن طريق الشبكات وإيصالها مباشرة (وبصفة غير مباشرة بواسطة "مؤسسات مضاعفة المعارف") إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الربط الشبكي

٩٣ - شارك المعهد، في آذار/مارس ٢٠٠٩، في اجتماع دام يومين لمديري سبعة معاهد بحثية وتدريبية تابعة للأمم المتحدة، بهدف مد الجسور بين تلك المعاهد، وتعزيز ظهورها داخل الأمم المتحدة، وتحديد فرص تحقيق الاتساق بين بعض الإجراءات، وتحسين عملية تنسيق مهامها الرئيسية لدعم منظومة الأمم المتحدة. واتفقت المعاهد، بدعم من الأمين العام، على توثيق التعاون بينها وتوضيح بعض العمليات والإجراءات التي تتيح للمعاهد أن تحسن مستوى اضطلاعها بولاياتها.

٩٤ - ويعد المعهد بحوثه بواسطة شبكات من العلماء في جميع أنحاء العالم. ويُضم العديد من هؤلاء العلماء إلى تلك الشبكات عن طريق اتفاقات تعاون قصيرة الأجل بشأن مشاريع محددة. ويقدر الباحثون الوافدون من بلدان الجنوب بالخصوص ما يتيح لهم ذلك من نفاذ إلى كم ضخم من الأبحاث (بما فيها أبحاث بلدان الجنوب) وشبكات الأمم المتحدة؛ وأنشطة مثل حلقات العمل في المنهجية، والدراسات المقارنة التي تعرّض الباحثين الشباب للأساليب والحوارات الجديدة؛ وإلى منبر لترويج الأعمال على نطاق عالمي، لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٩٥ - ويتعاون المعهد بانتظام مع عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، فينشر أعماله عن طريق المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة ومناسباتها والعلاقات مع هيئاتها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية. ويستجيب موظفو المعهد بدورهم لطلبات المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والجامعات. ففي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لى موظفو المعهد أكثر من ١٠٠ دعوة للاضطلاع بأنشطة استشارية بأنواعها.

٩٦ - ويضاف إلى ذلك أن الموظفين المكلفين بالبحوث والنشر يعرفون بالمعهد وأعماله بانتظام للمجموعات والطلبة الذين يزورونه. وقد عُرضت أعمال المعهد في المؤتمر الأول بشأن النموذج العالمي لمحاكاة الأمم المتحدة أثناء حلقة نقاش ومعرض للمعارف عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد كان هذا مناسبة قيمة للوصول إلى أكثر من ٥٠٠ طالب جامعي من مختلف أنحاء العالم شاركوا في المؤتمر الذي كان موضوعه "الأهداف الإنمائية للألفية: انتشار البليون نسمة الذين يعيشون في الحضيض من براثن الفقر".

٩٧ - وكثف المعهد حضوره على الشابكة في عام ٢٠١٠ بواسطة الجيل الثاني من الشبكة العالمية (Web 2.0) ومواقع الشبكات الاجتماعية، وتزايد عدد المتابعين لأعمال المعهد عن طريق هذه المواقع تزايداً كبيراً. وأصدر المعهد في هذا الصدد ٢٠ ملفاً صوتياً ومرئياً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويمكن الحصول على هذه الملفات من موقع المعهد على الشابكة و iTunes ومن قناة المعهد على اليوتيوب. وفي إطار تقييم واستراتيجية المعهد في مجال الاتصالات، سينظر المعهد في الخيارات المقبلة لاستعمال وسائط الإعلام الاجتماعية في بث الأبحاث والتعاون مع بعض فئات الناس.

النشر

٩٨ - يضطلع المعهد بنشر كمّ متزايد من المواد من خلال موقعه الشبكي (www.unrisd.org). فقد أُعيد إصدار مجلته "أخبار معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية" (*UNRISD News*) كنشرة إخبارية إلكترونية فصلية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وصدرت منها ثلاثة أعداد خلال هذا العام. وتجاوزت تنزيلات مستخدمي موقعه الشبكي ٣٠١ ٦٦٩ تنزيلاً للوثائق والمنشورات المعدّة بشكل (PDF) في عام ٢٠٠٩ وما عدده ٣٥٨ ٢٦٧ منها في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقد أظهرت إحصاءات المعهد اتجاهها إيجابياً متواصلاً في عدد زائري الموقع الشبكي المعادين، بمتوسط بلغ قوامه ٤١ ٠٠٠ زائر شهرياً في عام ٢٠٠٩ وقراءة ٥٣ ٠٠٠ زائر شهرياً في عام ٢٠١٠. أما عدد المشتركين في خدمة نظام موارد المعهد، (myUNRISD) التي يتلقى

المستخدمون عن طريقها تنبيهات بالبريد الإلكتروني ويتزلون المنشورات، فقد استمر في الزيادة وبلغ ٣٩ ٠٠٠ مشترك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن الناحية الجغرافية، كان من بين الزائرين الرئيسيين للموقع الشبكي للمعهد من البلدان العشرين الأولى، ٨ بلدان من بلدان الجنوب.

٩٩ - وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وزّع المعهد أيضا بالبحر، في أكثر من ١٠٠ مناسبة، ٢٥ ٠٠٠ نسخة مما يصدره من منشورات وأقراص حاسوبية مدمجة. وتُظَم نحو ٥٦ في المائة من المناسبات في بلدان نامية، فيما نُظمت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو بالاشتراك معها، ٤٢ في المائة من تلك المناسبات.

المنشورات

١٠٠ - أصدر المعهد ٥١ منشورا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بما في ذلك ١٢ كتابا/مجلة من فئة الإصدارات الخاصة و ٢٢ ورقة برنامجية. وأصدر أيضا قرصين مدمجين بذاكرة للقراءة فقط يحتويان على معلومات مفهسة للمنشورات والنصوص الكاملة المعدة بشكل (PDF) لكل المنشورات الداخلية. ويجري توزيع هذه المنشورات والنصوص مجانا بهدف زيادة التوسع في إتاحة منشورات المعهد وإمكانية الحصول عليها. وترد أدناه قائمة بالكتب والتقارير وموجزات البحوث والسياسات وورقات البرامج والنشرات الإخبارية والأقراص المدمجة التي أصدرها المعهد.

الكتب

- Shahra Razavi and Silke Staab, eds. *Underpaid and Overworked: A Cross-National Perspective on Care Workers*. Special issue of *International Labour Review*, vol. 149, No. 4, December 2010.
- Anne Jenichen and Shahra Razavi, eds. *The Unhappy Marriage of Religion and Politics: Problems and Pitfalls for Gender Equality*. Special issue of *Third World Quarterly*, vol. 31, No. 6, 2010.
- Jane Jenson. *Defining and Measuring Social Cohesion*. Commonwealth Secretariat and UNRISD, 2010.
- Katja Hujo and Nicola Piper. *South-South Migration: Implications for Social Policy and Development*. UNRISD/Palgrave Macmillan, 2010.
- Debbie Budlender, ed. *Time Use Studies and Unpaid Care Work*. Routledge/UNRISD Research in Gender and Development, 2010.
- José Carlos Marques and Peter Utting, eds. *Business, Politics and Public Policy: Implications for Inclusive Development*. UNRISD/Palgrave Macmillan, 2010.
- José Carlos Marques and Peter Utting, eds. *Corporate Social Responsibility and Regulatory Governance: Towards Inclusive Development?*. UNRISD/Palgrave Macmillan, 2010.
- Katja Hujo and Shea McClanahan, eds. *Financing Social Policy: Mobilizing Resources for Social Development*. UNRISD/Palgrave Macmillan, 2009.
- Nora McKeon. *The United Nations and Civil Society: Legitimizing Global Governance — Whose Voice?* UNRISD/Zed Books, 2009.
- Teresa S. Encarnacion Tadem, ed. *Localizing and Transnationalizing Contentious Politics: Global Civil Society Movements in the Philippines*. UNRISD/Lexington Books, 2009.
- Huck-ju Kwon, Thandika Mkandawire and Joakim Palme, eds. *Social Policy and Economic Development in Late Industrializers: UNRISD Research Findings, International Journal of Social Welfare*, vol. 18, Supplement 1. Blackwell Publishing, 2009.
- Shahra Razavi, ed. *The Gendered Impacts of Liberalization: Towards “Embedded Liberalism”?*. Routledge/UNRISD Research in Gender and Development, 2009.

التقارير

- United Nations Research Institute for Social Development (2010). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics*. Sales No. E.10.III.Y.1.
- United Nations Research Institute for Social Development (2010). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Overview).

United Nations Research Institute for Social Development, in partnership with the Economic and Social Commission for Western Asia (2010). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Overview) (Arabic edition).

United Nations Research Institute for Social Development, in partnership with Beijing Normal University (2010). *Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics* (Overview) (Chinese edition).

موجزات البحوث والسياسات

RPB 10s: "La lucha contra la pobreza y la desigualdad". December 2010.

RPB 10f: "Combattre la pauvreté et les inégalités". November 2010.

RPB 10e: "Combating poverty and inequality". May 2010.

RPB 9s: "Cuál es la importancia del cuidado para el desarrollo social". May 2010.

RPB 9f: "Pourquoi les soins sont importants pour le développement social". April 2010.

RPB 9e: "Why care matters for social development". February 2010.

RPB 8s: "Respuestas comunitarias al VIH y el SIDA". December 2009.

RPB 8f: "Ripostes communautaires au VIH et au sida". December 2009.

RPB 8e: "Community Responses to HIV and AIDS". September 2009.

الورقات البرنامجية

المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

PP-CSSM-32: Anthony Bebbington, "Social movements and poverty in developing countries". October 2010 (E-paper).

PP-CSSM-31: Jem Bendell and Annkathrin Ellersiek, "Noble networks? Advocacy for global justice and the 'network effect'". February 2009.

الديمقراطية والحوكمة والرفاه

PP-DGWB-1: Thandika Mkandawire, "Institutional monocropping and monotasking in Africa". July 2009.

المسائل الجنسانية والتنمية

PP-GD-13: Fiona Williams, "Claiming and framing in the making of care policies: the recognition and redistribution of care". November 2010.

PP-GD-12: Anna C. Korteweg and Gökçe Yurdakul, "Religion, culture and the politicization of honour-related violence: a critical analysis of media and policy debates in Western Europe and North America". October 2010.

PP-GD-11: Mariz Tadros, "Faith-based organizations and service delivery: some gender conundrums". September 2010.

PP-GD-10: Silke Staab and Roberto Gerhard, "Childcare service expansion in Chile and Mexico: for women or children or both?". June 2010.

PP-GD-9: Aya Abe, "The changing shape of the care diamond: the case of child and elderly care in Japan". June 2010.

PP-GD-8: Juliana Martínez Franzoni, with Carmen Largaespada-Fredersdorff, "The political and social economy of care in Nicaragua: familialism of care under an exclusionary social policy regime". February 2010.

PP-GD-7: Kate Bedford, "Harmonizing global care policy? Care and the Commission on the Status of Women". February 2010.

PP-GD-6: Ito Peng, "The political and social economy of care in the Republic of Korea". October 2009.

PP-GD-5: José Casanova and Anne Phillips, "A debate on the public role of religion and its social and gender implications". September 2009.

الأسواق والأعمال التجارية والتنظيم

PP-MBR-7: Manuel Mejido Costoya, Peter Utting and Gloria Carrión, “The changing coordinates of trade and power in Latin America: implications for policy space and policy coherence”. May 2010.

PP-MBR-6: Michel Capron, “De la Françafrique à la responsabilité sociale des entreprises: les dynamiques entre les firmes, l’État et les mouvements sociaux en France”. November 2009.

PP-MBR-5: Gloria Carrión, “Trade, regionalism and the politics of policymaking in Nicaragua”. June 2009.

السياسة الاجتماعية والتنمية

PP-SPD-45: Godfrey Baldacchino, “The power of jurisdiction in promoting social policies in small States” (e-paper). 2010 (forthcoming).

PP-SPD-44: Leonith Hinojosa, Anthony Bebbington and Tony Addison, “Social policy and State revenues in mineral-rich contexts”. September 2010.

PP-SPD-43: Mary Njeri Kinyanjui, “Social relations and associations in the informal sector in Kenya” (e-paper). January 2010.

PP-SPD-42: Armando Barrientos, “Social protection and poverty” (e-paper). January 2010.

PP-SPD-41: Eleonore Kofman and Parvati Raghuram, “The implications of migration for gender and care regimes in the South”. July 2009.

PP-SPD-40: Arjan de Haan and Shahin Yaqub, “Migration and poverty: linkages, knowledge gaps and policy implications”. June 2009.

PP-SPD-39: Nicola Piper, “Migration and social development: organizational and political dimensions”. May 2009.

الرسائل الإخبارية

CN 25: “Social and political dimensions of the global crisis: implications for developing countries”. Report of the UNRISD conference (Geneva, 12 and 13 November 2009). April 2010.

CN 24: “The political and social economy of care”. Report of the UNRISD conference (Barnard College, Columbia University, New York, 6 March 2009). September 2009.

CN 23: “Social policy in mineral-rich countries”. Report of the UNRISD workshop (Geneva, 24 and 25 April 2008). September 2009.

الأقراص الحاسوبية المدمجة – بذاكرة القراءة فقط

Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics. 2010.

UNRISD Library 2008-2009. 2010.